مـــــــــــركز المنبر
للدراسات والتنمية المستدامة
ALMANBAR CENTER FOR STUDIES
AND SUSTAINABLE DEVELOPMENT

الانتخابات العراقية قراءة وتحليل

الندوة الحوارية

عن المركز

مركز المنبر للدراسات والتنمية المستدامة، مركز مستقلٌ، مقرّه الرئيس في بغداد. رؤيته الرئيسة تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام – فضلاً عن قضايا أخرى – ويسعى المركز إلى إجراء تحليل مستقلّ، وإيجاد حلول عمليّة جليّة لقضايا تهمّ الشأن السياسي، الاقتصادي، الاجتماعي، والثقافي.

لا تعبر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز و إنما تعبر عن رأي كتابها

حقوق النشر محفوظة لمركز المنبر للدراسات والتنمية المستدامة

https://www.almanbar.org

info@almanbar.org

https://t.me/manbarcenter

07816776709

الانتخابات العراقية قراءة وتحليل

الندوة الحوارية

عقد مركز المنبر للدراسات والتنمية المستدامة يوم السبت الموافق 2025/11/22 ندوته الحوارية الموسومة "الانتخابات العراقية: قراءة وتحليل"، والتي أدارها الاستاذ إبراهيم العبادي، وشارك في تقديم الرؤى والتحليلات عن محاورها كلاً من الدكتور أحمد الميالي (أستاذ العلوم السياسية في جامعة بغداد) والدكتور مجاشع التميمي (الباحث والأكاديمي). وقد تميّزت الندوة بحضور نخبة من الأكاديميين والباحثين الذين أسهموا في إثراء النقاش حول محاور الندوة، إذ شهدت حوارات معمّقة ساهمت في توسيع دائرة التحليل وتبادل الرؤى حول مسارات العملية الانتخابية وتداعياتها المستقبلية.

ورقة الباحث الدكتور أحمد الميالي:

الدكتور أحمد الميالي قدم ورقة بحثية للندوة تحت عنوان: **الانتخابات النيابية العراقية ٢٠٢٥ : مؤشرات تقاسم النفوذ ومسارات إعادة تشكيل السلطة**

تناول فيها المؤشرات والمسارات التي رافقت هذه الانتخابات وماسينتج عنها. نعرض فيما يلي أهم ما جاء في الورقة البحثية:

أولاً :المؤشرات:

1. **المشاركة** : ان الاستحقاق الانتخابي افرز تصاعد نسبة المشاركة بشكل ملحوظ رغم التحفظات على طريقة الاحتساب، وسرعة ودقة اعلان النتائج دون طعون قوية او تشكيك بنزاهة الانتخابات او حرق الصناديق وغيرها من التبعات السلبية التي شهدتها معظم الانتخابات السابقة وهذا مؤشر ايجابي شرعي لهذه الانتخابات.
2. **نفوذ القوى التقليدية:** ان العملية الانتخابية، رغم اجرائها في ظروف اكثر استقراراً لكنها ما تزال تدور في اطار مغلق تتحكم به احزاب النفوذ التقليدية مع بروز ترشّح اصحاب رؤوس الاموال والتجار ورجال

الاعمال وشيوخ العشائر مما يؤشر لبروز استخدام المال السياسي لشراء الاصوات والمواقف بشكل غير مسبوق، مع بقاء اليات النفوذ والمحاصصة والتقاسم، التي تحول الانتخابات الى محطة تقليدية تمنح شرعية جديدة لتوازنات قائمة مسبقا.

3. **فائض المرشحين وضعف البرامج الانتخابية:** فوجود اكثر من ٧٧٠٠ مرشح اغلبهم بلا برامج واضحة واعتماد كياناتهم على شعارات طائفية او غير واقعية، مع حملات انتخابية دعائية مُبالغ فيها اعتمدت على الوجاهة والارتباطات المحلية وليس على خطط اصلاح اقتصادي او امني او سياسي، ما جعل المنافسة اقرب الى توزيع المواقع وليس تنافسا انتخابياً.
4. **مزاج الناخبين:** ان شرائح واسعة من العراقيين المقاطعين او الذين عزفوا عن المشاركة نظروا الى هذه الانتخابات بانها شكلية لا تغيِّر من الواقع. رغم انها اقصت ٢٤٠ نائب من الدورة الخامسة وثلاث وزراء من الحكومة الحالية ورئيس مجلس النواب محمود المشهداني. ولم يفز كل شيوخ العشائر تقريباً، واغلب اصحاب رؤوس الاموال وهذا يؤكد ان التعبئة الانتخابية انتصرت فيها القوى السياسية التقليدية.
5. **ظواهر سياسية جديدة** : عُرفت باسم "الركائز الانتخابية" "وانتشار شبكات شراء الأصوات": وهذا مؤشر خطير سيعمل على انتاج فجوة اضافية بين الفاعل السياسي والناخبين وسيكون له تداعيات بعد الانتخابات مع تزايد الاعتماد عليه في اي انتخابات قادمة وفق قاعدة (لكل صوت ثمن) فضلاً عن استخدام ادوات وموارد الدولة للخدمة الانتخابية وتوزيع وعود خدمية مقابل التصويت.
6. **نفوذ القوى المسلحة** : استمرار نفوذ القوى المسلحة داخل النظام السياسي وتجديد شرعيتها وتزايد اصواتها الانتخابية : وهذا يؤشر مايلي :

1) ان القوى المسلحة المرتبطة باحزاب سياسية اعادت انتاج نفوذها ليس من خلال القوة بل من خلال مرشحين يمثلونها داخل القوائم.

2) ان استخدام القوة الناعمة والادارة المناطقية للسيطرة على البيئة الانتخابية شكّل عاملاً مهماً في توجيه واستقطاب اصوات الناخبين.

3) تنافست هذه الفصائل على المساحات الانتخابية نفسها مايؤشر محاولة كل فصيل تحقيق حصته المستقلة ومعرفة وزنه داخل البرلمان لتسهيل اجراءات مابعد الانتخابات.

4) غياب التنسيق السياسي، ووجود بؤر التوتر فيما بينها، وهذا يؤشر عدم انسجامها، رغم انها تعتمد على التنسيق العقائدي فيما بعد.

5) الفصائل لم تتنافس كقوى برامجية، بل كشبكات ايديولوجية او زبائنية، فكل فصيل استنفر متطوعيه وجمهوره وقواعده الفصائلية وفقاً لذلك.

6) ان التداخل بين الامن والسياسة ما يزال عاملاً يؤثر على طبيعة التصويت والمشاركة السياسية، اي ان التصويت الخاص بات مسار انتخابي ضامن وحتمي لنجاح هذه القوى في اي انتخابات قادمة.

7. **التفاوض اهم من النتائج** : ان ما جري في هذه الانتخابات لا يغيّر المعادلة النهائية، لان التفاوض الذي يلي النتائج هو الذي يحدد شكل الحكومة، وليس عدد المقاعد والاصوات فقط، كونها محسومة ومعروفة ومتوقعة سلفاً.

ثانياً : <u>المسارات</u> :

من الممكن استقراء المسارات لمخرجات الانتخابات النيابية كالآتي:

1. **إعادة انتاج السلطة** : سرعة اعلان الاطار التنسيقي على انه الكتلة الاكبر وانضمام تحالف السوداني "الاعمار والتنمية" للإطار ، يؤكد ان الانتخابات لم تكن عملية تنافس انتخابي، بل هي في جوهرها اعادة انتاج لهيكل السلطة عبر ما يشبه الطقس السياسي الذي تتقاسم من خلاله القوى الفائزة الادوار والمواقع وتثبيت التوازنات والتوافقات داخل المنظومة السياسية، فالعملية الانتخابية جرت ضمن فضاء محكوم بقواعد نفوذ مسبقة ومتوقعة، فنتائج هذه الانتخابات لم تفرز تغييرا حقيقياً في بنية السلطة.
2. **تشكيل الحكومة وتسمية الرئاسات:** سيكون في الغالب وفقاً للمدد الدستورية المحددة او حتى قبلها، خاصة بعد انضمام السوداني الى الاطار التنسيقي وترطيب الاجواء مع الكرد ، ضعف الطعون واحترام النتائج، اختبار التجربة السابقة، وغياب التيار الصدري، كلها مرتكزات تعزز هذا المسار. مع ذلك يُرجّح

استمرار التفاوض الطويل وتكرار النمط التوافقي المتشابك، مايعني ان الحكومة المقبلة ستكون مشابهة الى حد بعيد للحكومة السابقة.

3. **الصراع الأمريكي الإيراني:** يطرح احتمال التأخير او التعطيل لتسمية الرئاسات وتشكيل الحكومة مع عودة صراع النفوذ بين واشنطن وطهران في العراق.

وعلى الرغم من وجود تراجع نسبي للصراع الى حد ما، لكنه تراجع دون فك ارتباط ولازال قائماً بشكل او بآخر في مخرجات هذه الانتخابات عبر المحددات الاتية :

1) تسعى ايران لضمان نفوذها في العراق عبر دعمها للكتل السياسية الفائزة المعروفة التي تمثل مصالحها، وستستخدم ورقة التأثير على مسارات تشكيل الحكومة كورقة مساومة تفاوضية مع واشنطن او ورقة ضغط للمواجهة عند الحاجة.

2) الولايات المتحدة تراقب شكل الحكومة المقبلة لمحاولة كبح نفوذ الفصائل المسلحة وستحرص على تأييد ترشيح شخصية مقبولة بالنسبة اليها لمنصب رئيس مجلس الوزراء يمثل مصالحها اكثر من المصالح الايرانية، وستدعم ولاية ثانية للسوداني فهو يعد "مرشح توازن" وليس "مرشح جهة واحدة" "خاصة انه يمتلك علاقة جيدة مع ايران وتركيا وقطر" ، او ستدعم اي شخصية منفتحة عليها تحاكي شخصية السوداني.

3) منصب رئيس مجلس الوزراء لازال محور توازن اقليمي بين واشنطن وطهران، مع دخول تركيا وقطر على خط التنافس والتدخل في هذا التوازن بشكل موازي، ما يعقد مشهد استرضاء المحاور الخارجية في تثبيت الاسم المرشح مع صعوبة الحفاظ على هذا التوازن في العمل مع هذه الفواعل الخارجية في حال منحه الثقة بعيداً عن هذه التدخلات، وهذا أمر مستعبد.

4) هذه البيئة الاقليمية والدولية تجعل الانتخابات جزءاً من توازنات مؤثرة لمخرجات الانتخابات بشكل اوسع، من قدرة الناخب على التأثير فيها، ما يعزز فرضية المؤشرات التي اوردناها سابقاً.

لم تتمكن العملية الانتخابية من تحويل المنظومة السياسية الى نموذج يقوم على المنافسة البرامجية بل جعلت من الانتخابات عملية تؤدي الى النتائج الاتية:

1. الانتخابات : طقس سياسي لتثبيت السلطة والنفوذ.
2. الانتخابات : اداة لإعادة تدوير النخب السياسية.
3. الانتخابات : تأكيد لشرعية الزعامات والقيادات السياسية التقليدية.
4. الانتخابات : اكدت استمرار هيمنة الاحزاب التقليدية واقصاء الاحزاب الناشئة والمدنية ونجاح وتمدد الاجنحة السياسية للفصائل المسلحة انتخابياً.
5. الانتخابات: لازالت مخرجاتها في تشكيل الحكومة وخاصة منصب رئيس مجلس الوزراء لا تعتمد على النتائج وعدد المقاعد في تحديد من يحكم بل تحدد حجم كل طرف في المفاوضات والتفاهمات والتوافقات.
6. لازال تحديد اسماء الرئاسات الثلاثة وخاصة منصب رئيس مجلس الوزراء وبعض المواقع العليا والحساسة خاضع "ولو بصورة اقل من المراحل السابقة" الى التنافس والتدخل بين الفواعل الاقليمية والدولية في مخرجات الانتخابات العراقية.

مع ذلك يبقى هنالك امل محتمل لكسر نمطية المؤشرات والمسارات المذكورة، مع وجود فرص ضيقة للتغير لكن هذا التغيير ان حصل سيبقى بطيئاً.

ورقة الباحث الدكتور مجاشع التميمي:

الورقة البحثية الثانية في الندوة قدمها الدكتور مجاشع التميمي ونعرض ملخصها في مايلي:

تمرّ العملية السياسية في العراق في منعطف جديد بعد انتخابات 2025، وهي انتخابات لم تحمل مفاجآت كبرى في نتائجها، لكنها حملت رسائل سياسية عميقة تتعلق بمستقبل النظام السياسي وتوازن القوى وإشكاليات الحوكمة.

المقطع الأول: ما الجديد في الانتخابات البرلمانية 2025؟

رغم أن الكثيرين كانوا ينتظرون تغييرات كبيرة، إلا أن النتائج جاءت منسجمة تماماً مع طبيعة النظام الانتخابي. ويمكن تلخيص "الجديد" في أربع نقاط رئيسية:

1. عدم وجود مفاجآت كبرى

بسبب قانون انتخابي صُمّم ليعيد إنتاج القوى التقليدية ذات التنظيم والقدرة المالية والسياسية.

2. القوى النافذة عززت مواقعها

القوى الكبيرة استعادت زمام الأمور لأنها الوحيدة القادرة على العمل المنظّم وإدارة الحملات الواسعة.

3. تراجع القوى الصغيرة والمستقلة

قانون الدوائر والعتبة الانتخابية الفعلية جعل المنافسة شبه محسومة للقوى التقليدية.

4. رسالة انتخابية واضحة

الناخب العراقي يفضّل "الاستقرار" على "التجريب"، خاصة بعد موجة الإحباط التي أصابت جمهور تشرين.

المقطع الثاني: مستقبل الإطار التنسيقي ومشروع التوافق

الإطار التنسيقي اليوم هو القوة الأكبر، وهو الكتلة التي تمتلك حق تسمية رئيس الوزراء دستورياً وسياسياً. لكنه أمام مسار معقد للأسباب التالية:

أولاً: تدخلات داخلية مؤثرة

1. المرجعية الدينية: الإطار لا يمكن أن يتجاهل رأي النجف، بمعنى ضرورة اختيار شخصية قادرة على التهدئة والعدل الإداري.
2. القيادات داخل الإطار: كل كتلة داخل الإطار لديها حسابات ومصالح، ما يجعل التسمية معقدة.

3. قوى السلاح / فصائل المقاومة: لها تأثير معنوي وسياسي على القرار، خصوصاً فيما يتعلق بالسيادة والعلاقة مع واشنطن.
4. القوى السياسية من خارج المكون الشيعي: لا يمكن اختيار رئيس وزراء يصطدم بالُسنة أو الكرد لأن الحكومة لن تستقر.

ثانياً: العوامل الخارجية – وهي الحاسمة تسمية رئيس الوزراء ليست قراراً داخلياً فقط، لأن العراق – كما قال السيد عمار الحكيم – "ليس جزيرة معزولة". والإطار يدرك أنه لن يرشّح شخصية مرفوضة أمريكياً أو إيرانياً أو تركياً أو عربياً.

المقطع الثالث: ماذا بعد الانتخابات؟

النظام السياسي العراقي يواجه تحديات كبرى، وهي التي ستحدد شكل الحكومة المقبلة:

أولاً: التحدي الاقتصادي والمالي والمائي

- عجز مالي كبير.
- معدلات بطالة وفقر مرتفعة.
- توقف شبه كامل للعجلة الإنتاجية.
- ضعف تنويع الاقتصاد.
- أزمة مائية متفاقمة مع تركيا وإيران.

هذه العوامل تجعل اختيار رئيس الوزراء المقبل "قراراً اقتصادياً" بقدر ما هو سياسي.

ثانياً: التحدي السياسي

- انعدام الثقة بين المكونات منذ 2003.
- العلاقات الشيعية–السنية–الكردية ما تزال هشة.

- تصريحات بارزاني والحلبوسي والخنجر تشير إلى مرحلة تفاوضية حساسة، وليس إلى استقرار سياسي.

ثالثاً: التحدي الأمني والعسكري

- بقايا داعش وخلايا الإرهاب.
- تأثيرات الوضع السوري وتحوّلاته.
- انعكاسات حرب غزة.
- حساسية العلاقة بين الحكومة والفصائل.

رابعاً: الجانب الاجتماعي

- عدد سكان العراق وصل إلى 46 مليون نسمة.
- بطالة وفقر وجرائم ومخدرات.
- التآكل الاجتماعي يمثل تهديداً للأمن القومي.

خامساً: تأثير الفاعل الخارجي

الفاعل الخارجي اليوم ليس عاملاً سياسياً فقط، بل حاضراً في كل ملف:

1. الولايات المتحدة

قوة مؤثرة سياسياً ومالياً وأمنياً.

من يعلن إعلامياً عدم الاعتداد بالدور الأمريكي لا يمثل حقيقة موقف الإطار.

2. إيران

الفاعل الأكثر تماساً:

- الحدود

- التجارة
- الفصائل
- العمق العقائدي
- العلاقات مع قيادات الإطار

3. تركيا

نفوذ متصاعد:

- ملف المياه
- الـPKK
- قواعد عسكرية في الإقليم
- اقتصاد ضخم مع العراق

4. الفاعل العربي

خصوصاً تأثيره في المكون السني وفي المناورات السياسية.

المقطع الرابع: هل الإطار التنسيقي مرن؟

خلال السنتيّن الماضيتيّن أثبت الإطار أنه براغماتي أكثر منه عقائدي، والدليل:

1. منع الفصائل من الانخراط في الصراع الإسرائيلي.
2. الضغط المنضبط على الحكومة في موضوع الانسحاب الأمريكي.
3. سحب قانون الحشد نتيجة الاعتراض الأمريكي.
4. تفادي أي مواجهة مباشرة قد تهدد استقرار النظام السياسي وتوازنات الشيعة.

هذه السلوكيات تؤكد أن الإطار أصبح يدرك "فن إدارة الدولة" وليس "إدارة التنظيمات".

المقطع الخامس: مواصفات رئيس الوزراء المقبل

اختيار رئيس الوزراء سيكون أصعب من أي دورة سابقة.

التحديات أمام الإطار:

1. التحدي الاقتصادي

العجز المالي قد ينسف كل الوعود الانتخابية.

الإطار يحتاج إلى شخصية قوية اقتصادياً، قادرة على اتخاذ قرارات صعبة.

2. القبول الإقليمي والدولي

من الصعب العثور على شخصية تلقى قبولاً إيرانياً وأمريكياً وتركياً وعربياً في آن واحد.

3. القبول الداخلي

علاقة جيدة مع الإطار والكرد والسنة.

السؤال المفصلي: هل شروط الإطار واقعية؟

محاولة تجريد رئيس الوزراء المقبل من الطموح السياسي قد يؤدي إلى اختيار شخصية ضعيفة، وهذا خطأ استراتيجي.

الحل:

- تفعيل المؤسسات الدستورية.
- تمكين البرلمان من الرقابة.
- جعل الطموح السياسي ليس مشكلة بشرط أن يتم ضبطه عبر المؤسسات وليس عبر تقييد المنصب.

دليل: دولة القانون كانت الأكثر انتقاداً للسوداني، لكنها لم تطلب استضافته في البرلمان.

المقطع السادس: المكوّن السني

هذه الدورة أسهل المراحل بالنسبة للسُنة في العراق منذ 2003:

- حزب تقدم بقيادة الحلبوسي تقريباً حسم تمثيل المكوِّن عبر صندوق الاقتراع.
- قد يصل مع حلفائه إلى نحو 35 مقعداً، أي الأغلبية السنية.
- تحالفات الحلبوسي في البصرة (تصميم) وبابل (الصادقون) منحته موقعاً قوياً داخل التوازن الشيعي أيضاً.

هذا سيجعل التفاوض السني–الشيعي أكثر وضوحاً وأقل فوضوية.

المقطع السابع: المكوِّن الكردي

على عكس المكوِّن السني، المكوِّن الكردي مُقبل على مرحلة معقدة:

1. انقسام داخلي – غير مسبوق بين الحزب الديمقراطي والاتحاد، وداخل الاتحاد نفسه.
2. أزمة حكم في الإقليم نتيجة الخلافات حول الشرعية الانتخابية.
3. تدخلات خارجية كبيرة تركيا – إيران – الولايات المتحدة، وكل طرف له حساباته.
4. ملفات شائكة ستنتقل إلى بغداد النفط، الموازنة، المناطق المتنازع عليها، سنجار، وجود حزب العمال الكردستاني.

هذا الانقسام سيجعل المفاوضات الكردية – الشيعية معقدة وممتدة زمنياً.

الخلاصة:

الانتخابات العراقية 2025 لم تكن نهاية مرحلة ، بل بداية مرحلة جديدة تتطلب بدورها:

- إعادة بناء الثقة بين المكوِّنات.
- إصلاح اقتصادي جريء.

- ضبط الأمن دون صدامات داخلية.
- إدارة متوازنة للعلاقة مع القوى الدولية.
- اختيار رئيس وزراء قادر على قيادة دولة معقدة وليست كتلة سياسية.

المشهد الآن يشير إلى أن العراق مقبل على تسويات صعبة، ولكنها ممكنة إذا توفرت الإرادة السياسية والقدرة على قراءة التحولات الإقليمية والدولية.

***